أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

مركز غزة للسياسات والإستراتيجيات

الراصد

شؤون فلسطينية

2018/03/14م

مسار النخبة
ELITE TRAKE

المحتويات

العاروري: استهداف الحمد الله محاولة إسرائيلية للعبث في الساحة الفلسطينية..... 3

عباس: استهداف موكب الحمد الله بغزة جريمة تتحمل حماس مسؤوليتها..... 4

نافيا اتهام أحد بالتفجير.. الأحمد: أقول لحماس سلموا أمر غزة للحكومة ولتبقوا في المشهد الفلسطيني مع الفصائل..... 5

«محاولة لاغتيال» الحمد الله وفرج تخفِق في دفن مساعي المصالحة..... 6

أربعةُ احتمالاتٍ تُفسِّر مُحاوَلة التَّفجير الذي اسْتَهدَف مَوكِب رئيس الوزراء الفِلسطيني ورَئيس مُخابَراتِه.. ما هي؟ وما هِي انعكاساتِه على حَركة "حماس" وحُكمِها في قِطاع غَزّة؟..... 8

13 دولة والرباعية تشارك في مؤتمر واشنطن الخاص بـ "أزمة غزة"..... 10

في استباق نتائج التحقيق..... 12

محاولة اغتيال حمدالله وفرج..... 14

استهداف موكب رئيس الوزراء.. اغتيال غزّة..... 16

المشكلة ليست في "حماس" يا غرينبلات..... 18

"التعاون الإسلامي" تدين التفجير وتجدد دعمها للمصالحة..... 22

مباحثات فلسطينية-روسية في وزارة الخارجية الروسية..... 23

الأمريكيون يتدربون مع الإسرائيليين على قتال الأنفاق بغزة..... 26

سفير فلسطين بأميركا زملط: مؤتمر البيت الأبيض لبحث الازمة الانسانية بغزة حق يراد به باطل 28

حواتمة يدعو السلطة الفلسطينية لوقف التنسيق الأمني وفك التبعية الاقتصادية لإسرائيل 29

"يوم فلسطيني أسود"!..... 30

لا مصلحة لحماس في المس بشخصيات رفيعة..... 33

العاروري: استهداف الحمد الله محاولة إسرائيلية للعبث في الساحة الفلسطينية

غزة (فلسطين) – خدمة قدس برس 2018\3\14

أدان صالح العاروري، نائب رئيس المكتب السياسي لحركة "حماس"، حادثة استهداف موكب رئيس الحكومة الفلسطينية رامي الحمد الله، صباح الثلاثاء، خلال زيارته قطاع غزة.

وقال العاروري في تصريح صحفي "هذه محاولة من العدو الصهيوني وعملائه للعبث في الساحة الفلسطينية، وتخريب جهود المصالحة وإحباط الدور المقدر للأخوة المصرين الهادف إلى إنجاز المصالحة وترتيب البيت الفلسطيني"، كما قال.

وأكّد على ثقة حركته بالشعب الفلسطيني وفصائله في التصدّي لكل المحاولات الساعية إلى عرقلة جهود المصالحة الوطنية وتمرير "صفقة القرن" على حساب القضية الفلسطينية.

وأضاف "الشعب الفلسطيني وفصائله المختلفة يدركون أن كل محاولات التخريب في الساحة الفلسطينية، ومحاولات تعطيل مسار المصالحة والتوافق الوطني، تهدف إلى تمرير ما يسمى بصفقة القرن، وتصفية القضية الفلسطينية، الأمر الذي لن نسمح بتمريره نحن وشعبنا وكل قواه الحية".

ودعا نائب رئيس المكتب السياسي لـ "حماس" حكومة التوافق الوطني الفلسطينية برئاسة رامي الحمد الله، إلى العمل الجاد من أجل توحيد المؤسسات الفلسطينية، ومباشرة مهام عملها في قطاع غزة.

وتعرض موكب الحمد الله، صباح اليوم، لانفجار عبوة ناسفة أثناء زيارته قطاع غزة، دون أن يبلغ عن وقوع إصابات.

وكان مصدر أمني، قد أوضح لـ "قدس برس"، أن الانفجار وقع بعد خروج موكب الحمد لله من معبر بيت حانون (إيرز)، صباح اليوم الثلاثاء، ووصوله قرب مقبرة الشهداء شرقي جباليا، مشيرًا إلى أن الانفجار نجم عن عبوة جانبية زرعت على طرف الشارع.

وقال بيان صادر عن مكتب رئيس المكتب السياسي لـ "حماس"، إسماعيل هنية، إن الأخير والحمد الله اتفقا على اتهام الاحتلال وأعوانه بالوقوف وراء الحادث.

عباس: استهداف موكب الحمد الله بغزة جريمة تتحمل حماس مسؤوليتها

رام الله (فلسطين) – خدمة قدس برس 13\3\2018

قال رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، إن استهداف موكب رئيس الحكومة رامي الحمد الله أثناء زيارته قطاع غزة، اليوم الثلاثاء، يمثّل "جريمة" تتحمّل حركة "حماس" المسؤولية الكاملة عنها.

وأضاف عباس خلال لقائه الحمد الله في مقر الرئاسة برام الله، إن الحادث "ينسجم مع كل المحاولات للتهرب من تمكين الحكومة من ممارسة عملها في قطاع غزة، وإفشال المصالحة، ويلتقي مع الأهداف المشبوهة لتدمير المشروع الوطني بعزل غزة عن الضفة الغربية، لإقامة دولة مشبوهة في القطاع"، على حد تقديره.

وتابع "هذه المحاولات لن تنل من معنويات الشعب والقيادة الفلسطينية، وتصميمها على تحقيق الوحدة الوطنية، والتمسك بالثوابت الوطنية، وفي مقدمتها إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية".

وحمّل عباس حركة "حماس" المسؤولية عمّا قال إنها "جريمة مخطط لها ومعروف أهدافها ومنفذوها".

وكان مصدر أمني، قد أوضح لـ "قدس برس"، أن الانفجار وقع بعد خروج موكب الحمد لله من معبر بيت حانون (إيرز)، صباح اليوم الثلاثاء، ووصوله قرب مقبرة الشهداء شرقي جباليا، مشيرًا إلى أن الانفجار نجم عن عبوة جانبية زرعت على طرف الشارع.

وقال بيان صادر عن مكتب رئيس المكتب السياسي لـ "حماس"، إسماعيل هنية، إن الأخير والحمد الله اتفقا على اتهام الاحتلال وأعوانه بالوقوف وراء الحادث.

نافيا اتهام أحد بالتفجير.. الأحمد: أقول لحماس سلموا أمر غزة للحكومة ولتبقوا في المشهد الفلسطيني مع الفصائل

أمد/ رام الله: 2018\3\14

قال عضو اللجنة المركزية لحركة فتح عزام الأحمد، نحن لا نتهم حماس بالوقوف وراء التفجير لكن هي من تتحمل المسؤولية باعتبارها مسؤولة عن الأمن في غزة.

وأكد الأحمد في لقاء على فضائية فلسطين مساء اليوم الثلاثاء، انه لن يتم إعادة هيكلة المجلس المركزي قبل تمكين الحكومة في غزة ولن ننقل سرطان الإنقسام للمجلس، مضيفا أن شارون خرج من غزة لإحداث هذا الإنقسام.

ودعا الأحمد حركة حماس بتسليم أمر غزة لحكومة الوفاق ، وهي من تتحمل المسؤولية مع كون حركة حماس جزء من المشهد الفلسطيني جنبا الى جنب باقي الفصائل.

وسخر الأحمد من الذين يقولون أن غزة تحررت والاحتلال انسحب منها ووصفهم بـ"الأغبياء"،مؤكدا ان القيادة الفلسطينية تتابع كل كبيرة وصغيرة في القطاع.

وفي سياق آخر وبخصوص مؤتمر واشنطن لبحث وضع غزة قال الأحمد: أميركا وجهت دعوة لنا للحضور لمناقشة اوضاع غزة ونحن رفضنا لأن قبولنا يعتبر إلابتعاد عن الثوابت الوطنية.

«محاولة لاغتيال» الحمد الله وفرج تخفِق في دفن مساعي المصالحة

غزة – فتحي صبّاح الحياة 14\3\2018

نجا رئيس حكومة التوافق الوطني الفلسطينية رامي الحمدالله ورئيس المخابرات العامة الفلسطينية اللواء ماجد فرج، من محاولة اغتيال استهدفت موكبهما صباح أمس قرب بلدة بيت حانون شمال قطاع غزة. وعلمت «الحياة» أن أجهزة الأمن اعتقلت عدداً من المشبوهين، وأن التحقيقات الأولية معهم أشارت إلى أن وراء «الجريمة» سلفيين متشددين أو عملاء لأجهزة الأمن الإسرائيلية. وكان لافتاً تمسك الأطراف كافة، من السلطة الفلسطينية إلى حركة «حماس» والوفد المصري الموجود في غزة، بالمصالحة التي يعتقد أنها كانت هدفاً لهذه «الجريمة».

وتضاربت المعلومات في شأن طبيعة الانفجار بعدما أصابت شظاياه آخر سيارتيْن في موكب الحمدالله، لكنه واصل طريقه إلى شرق جباليا شمال القطاع، حيث افتتح محطة لمعالجة مياه الصرف الصحي. وقالت مصادر لـ «الحياة» إن شخصيْن على الأقل يستقلان دراجات نارية، ألقيا قنابل يدوية على الموكب أثناء مروره بسرعة قرب بلدة بيت حانون. وأضافت أن قوات الأمن التابعة لوزارة الداخلية، التي تديرها حركة «حماس» في القطاع، اعتقلت أحد المهاجميْن وأخضعته للتحقيق، لافتة إلى أن قادة الحركة يشعرون بغضب وحرج شديديْن. واستبعدت أن يكون للحركة ضلع في محاولة الاغتيال، مرجحة أن يكون «عملاء» لإسرائيل يقفون خلفها، فيما رجحت مصادر أخرى تورط عناصر متشددة، أو متضررة من المصالحة، بهدف الإجهاز على أي أمل بإنهاء الانقسام.

وأعلن المدير العام لقوى الأمن في قطاع غزة اللواء توفيق أبو نعيم (حماس) أن «فرق التحقيق باشرت عملها» عقب محاولة الاغتيال، مشيراً إلى أنه «أجرى ثلاث جولات في المكان منذ (أول من) أمس شخصياً لتأمين الطريق»، وأن «الحادث لا يخدم إلا الاحتلال».

ودان الوفد الأمني المصري «محاولة استهداف» موكب الحمدالله، مؤكداً بقاءه في قطاع غزة. وشدد في بيان على «استمرار الجهود المصرية في إنهاء الانقسام وإتمام المصالحة»، مثمناً «موقف الحمدالله الذي اعتبر أن الحادث لن يزيده إلا إصراراً على إنهاء الانقسام وإتمام المصالحة».

ودانت الرئاسة الفلسطينية «بشدة الهجوم الجبان»، وحمّلت في بيان «حماس» المسؤولية الكاملة عن «هذا العدوان الغادر» الذي «يستهدف الجهود والخطوات التي يقوم بها الرئيس محمود عباس من أجل إنهاء

الانقسام وتحقيق المصالحة»، مؤكدة أن من نفذ الهجوم «يخدم مباشرة أهداف دولة الاحتلال الإسرائيلي، صاحبة المصلحة الرئيسة بتكريس الانقسام واستمراره». وأكدت عزم عباس على «عقد سلسلة اجتماعات» خلال الأيام القليلة المقبلة «لأخذ القرارات المناسبة حول هذا التطور الخطير... وإصراره على إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية». ورأت أن الهجوم «محاولة يائسة تصب في مصلحة الذين يسعون في هذه المرحلة الخطيرة إلى تصفية القضية الفلسطينية».

واعتبر الحمدالله أن استهداف موكبه «لا يمثل الوطنية الفلسطينية، وهو عمل جبان لا يمثل شعبنا، ولا أهلنا في غزة». وقال فور وصوله إلى مقر مجلس الوزراء في رام الله بعد ظهر أمس: «تم استهدافنا بعبوات مزروعة بعمق مترين، وأصيب 7 من الحرس، وهم يعالجون الآن في المستشفيات في رام الله». وأكد أن «الحادث لن يمنعنا من إتمام عملنا في غزة واستكمال المصالحة، وسنبقى نعمل حتى نعود إلى غزة، ونتوحد، ولن يكون وطن من دون غزة».

وكان الحمد الله حذر خلال افتتاحه محطة معالجة الصرف الصحي من «المؤامرة الكبيرة ضد المشروع الوطني»، مطالباً «حماس» بـ «عدم السماح بتمريرها». ووجه خطابه للمجتمعين في البيت الأبيض للبحث في إيجاد حلول «إنسانية» للأوضاع المأسوية في قطاع غزة، قائلاً: «اليوم (الثلثاء) يعقد اجتماع في واشنطن. نحن لسنا ضد أي مشروع لقطاع غزة، لكن يجب أن يمر من خلال الحكومة، وألا يرتبط بأي مشروع سياسي».

ودان رئيس المكتب السياسي لحركة «حماس» إسماعيل هنية استهداف موكب الحمدالله وفرج، داعياً حركة «فتح» إلى «عدم التسرع» في اتهام «حماس»، و «التحلي بالمسؤولية الوطنية ومغادرة مربع المناكفة وتوزيع التهم جزافاً». وأفاد مكتبه بأنه شدد خلال تواصله مع الوفد الأمني المصري، على أن عملية التفجير «تستهدفنا جميعاً، ويجب أن تزيدنا إصراراً وتمسكاً بخيار المصالحة».

والتقى هنية مساء أمس وفداً رفيع المستوى من قيادة «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين»، للبحث في تداعيات استهداف الموكب. وقبل ذلك، أجرى هنية اتصالاً هاتفياً مع الحمدالله وفرج للاطمئنان عليهما، واتفقا على أن الاحتلال وأعوانه يتحملون المسؤولية عن الهجوم. واعتبر فرج أن من السابق لأوانه تحميل أي جهة المسؤولية عن الهجوم.

أربعةُ احتمالاتٍ تُفسِّر مُحاوَلة التَّفجير الذي اسْتَهدَف مَوكِب رئيس الوزراء الفِلسطيني ورَئيس مُخابَراتِه.. ما هي؟ وما هِي انعكاساتِه على حَركة "حماس" وحُكمِها في قِطاع غَزّة؟

"رأي اليوم" 2018\3\14

استهداف مَوكِب الدكتور رامي الحمد الله بعد مُغادَرتِه حاجز ايريز بِعُبوةٍ ناسِفة جَرى زَرعُها على الطَّريق قُرب مدينة بيت حانون في مَدخل قِطاع غزّة جاء بِمَثابة إطلاقِ رصاصة الرَّحمة على مُصالحةٍ فِلسطينيّة بين حَركتي "فتح" و"حماس" كانت في غُرفة العِناية المُركّزة في الأساس وتَعيش النِّزاع الأخير.

من زَرَعَ هذهِ العُبوّة لم يَقصِد اغتيال الدكتور الحمد الله واللواء ماجد فرج، رئيس جِهاز المُخابِرات التَّابِع للسُّلطة الفِلسطينيّة في رام الله، وإنّما تَوجيه رسالة قَويّة لهما بأنّهما وسُلطَتهما غير مُرحَّبٍ بِهم جميعًا في القِطاع المُحاصَر، خاصّةً بعد استمرار العُقوبات الاقتصاديّة التي فَرَضَها الرئيس عباس، ومِن بينها تَخفيض رواتِب آلاف المُوظَّفين، وإحالة آلاف آخرين إلى التَّقاعُد، والأهم من كل ذلك أن تسليم رفح إلى أمن السُّلطة لم يُعطِ ثِماره في فَتح المَعبر بِصِفةٍ دائِمة، مِثلما كان مُفترَضًا.

لا نعتقد أن حركة "حماس" هي التي تَقِف خلف هذا التَّفجير لأنّه يُشكِّل ضَربةً قاصِمةً لهَيبتها الأمنيّة التي تُعتَبر أبرز إنجازاتِها، إن لم يَكُن إنجازها الوَحيد في قِطاع غزّة، حَسب آراء الكَثير من المُوظَّفين الذين ذاقوا المُر من حالةِ الفَوضى والفَلتان الأمنيّ التي كانت سائِدةً في القِطاع قبل استلام الحَركة السُّلطة.

خُطورَة هذا الانفجار، أو مُحاولة الاغتيال، تَكمُن في أربعةِ أُمورٍ على دَرجةٍ كبيرةٍ من الأهميّة في تَقدير هذهِ الصَّحيفة "رأي اليوم":

. الأوّل: تَكريس وتعزيز التوجُّه الذي تَقِف خَلفُه جِهات عديدة، ويَرمي إلى فَصلٍ نِهائيٍّ بين الضِّفّة الغَربيّة وقِطاع غزّة، وإقامة كِيانٍ فِلسطينيٍّ "مُستَقِل" في القِطاع الذي تُريد صَفقة القرن تسمينه بإضافة 720 كيلومترًا مُربّعًا إليه من سيناء، حسب بعض التَّسريبات الإسرائيليّة والأمريكيّة.

ـ الثّاني: إذا افترضنا أن جماعات "مُتشدِّدة"، وليس حركة "حماس" تَقِف خلف التَّفجير المَذكور، فإنّ هذا ليس فألاً طيّبًا لسُلطة الأخيرة وحُكمِها في القِطاع، لأنّه يعني أن أمن حماس باتَ يَفقِد السَّيطرة تَدريجيًّا على هذهِ الجماعات، خاصَّةً أنّها استهدفت بعض قِياداتِها مثل ماجد فقها، أحد قادة جناح القسّام، وحاولت اغتيال اللواء توفيق أبو نعيم، مدير عام قِوى الأمن الدَّاخلي في قِطاع غَزّة.

. الثّالث: احتمال وجود عُملاء إسرائيليين خَلف هذا التَّفجير بضَرب المُصالحة، أو ما تبقّى مِنها، وتوسيع الانقسام بين حَركتيّ فتح وحماس، وهو احتمال يجب عدم استبعاده مُطلقًا لخَلق فِتنة فِلسطينيّة، وإحياء ظاهِرة الاغتيالات.

ـ الرَّابع: يَجب النَّظر إلى هذهِ المُحاولة من زاوية المُناورات العَسكريّة الأمريكيّة الإسرائيليّة التي تُحاكي سيناريو التصدِّي لحَربٍ في قِطاع غزّة، وهُجومٍ يَنطلِق مِنه ضِد إسرائيل، ومِن زاوية صَفقة القَرن أيضًا التي باتَ إعلانها وَشيكًا.

الخُلاصة التي نُريد التوصُّل إليها هي ضَرورة التَّعاطي مع هذا التَّفجير بصُورةٍ أكثر مَسؤوليّة من حيث التبصُّر بأبعادِه، والأهداف التخريبيّة التي يَرمي إلى تَحقيقِها لتَمزيق السَّاحةِ الفِلسطينيّة التي هي مُمزّقة أصلاً وإغراقِها في أعمالٍ دَمويّة.

الرئيس محمود عباس يَتحمّل المَسؤوليّة الأكبر، وهو مُطالَب بالتحرُّك بطَريقةٍ سَريعةٍ لإحباط هذا المُخطَّط، والتَّراجُع عن عَقد مَجلسٍ وطنيٍّ فِلسطينيٍّ لا يَحظى بالقُبول، وسُيعطي نتائِج عَكسيّة أبرزها تَعزيز الانقسام بين الضِّفّة والقِطاع.

الشعب الفِلسطيني لا يَحتاج إلى مُؤتمرات جديدة وقرارات جديدة، وإنّما تَنفيذ القرارات السَّابِقة، أبرزها سَحب الاعتراف باسرائيل، ووَقف التَّنسيق الأمني مَعها، وعَودة المُقاومة للاحتلال بأشْكالِها كافَّة.

13 دولة والرباعية تشارك في مؤتمر واشنطن الخاص بـ "أزمة غزة"

واشنطن – "القدس" دوت كوم– سعيد عريقات– 13\3\2018

ذكر البيت الأبيض في بيان استلمت "القدس" نسخة عنه إلى أن ثلاثة عشر دولة واللجنة الرباعية (التي تضم الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوربي والأمم المتحدة) يشاركون في المؤتمر الذي تنظمه الاداراة الاميركية للتعامل مع الأزمة المتفاقمة في قطاع غزة المحاصر.

ويشير البيان إلى أن كلا من: البحرين، والأردن، والسعودية، والأمارات العربية المتحدة، وسلطنة عمان، وقطر ، والولايات المتحدة، واليابان، والنرويج، وكندا، والسويد، وقبرص ، وهولندا ، واللجنة الرباعية تشارك في المؤتمر الذي افتتح اليوم الثلاثاء في العاصمة الاميركية واشنطن.

ورفضت السلطة الفلسطينية أو أي طرف فلسطيني المشاركة بهذا المؤتمر.

وكان البيت الأبيض أصدر بياناً باسم مبعوث الرئيس الأميركي دونالد ترامب للمفاوضات الدولية جيسون جرينبلات ، امس الاثنين (2018/3/12) قال فيه ان "إدارة ترامب تعتقد أن تدهور الأوضاع الإنسانية في غزة يتطلب اهتمامًا فوريًا" وان "حل الوضع في غزة هو أمر حيوي لأسباب إنسانية مهمة ، ولأمن مصر وإسرائيل ، وانه خطوة ضرورية نحو التوصل لاتفاق سلام شامل بين الإسرائيليين والفلسطينيين ، بمن فيهم الفلسطينيون في كل من غزة والضفة الغربية".

وقال جيسون غرينبلات، مبعوث الرئيس الأميركي الخاص للمفاوضات الدولية الذي يقود المؤتمر (بحضور صهر الرئيس الأميركي جاريد كوشنر الذي يشرف على ملف السلام الفلسطيني الإسرائيلي) خلال افتتاح المؤتمر "يسرني أن أرى العديد من الأصدقاء والزملاء هنا للمشاركة في هذه المحادثات الهامة، ونحن نرحب دائماً بالعمل مع الدول الأخرى لمحاولة حل هذا النزاع ، والمهتمين بالمساعدة في مواجهة التحديات الإنسانية في غزة".

وأدان غرينبلات الهجوم الذي تعرض له موكب رئيس الوزراء الفلسطيني رامي الحمدالله قائلاً "يوضح الهجوم الرهيب اليوم على موكب رئيس الوزراء حمدالله ، أنه ستكون هناك دائما مخاطر حقيقية مرتبطة بهذا المسعى. لكن المخاطر تبرر الفوائد المحتملة. كان رئيس الوزراء في غزة يفتتح محطة لمعالجة مياه الصرف الصحي التي يمولها بعضكم ، المانحون الدوليون ، لتحسين اوضاع سكان غزة. هذا الهجوم ، يثبت مرة اخرى أن حماس غير مؤهلة بشكل عميق لحكم غزة".

واضاف "لكنه لا يمكن ردعنا، ولا ينبغي ردع السلطة الفلسطينية، فللسلطة الفلسطينية دور شرعي في غزة ، كما يعرف المجتمع الدولي، ونأسف لأن السلطة الفلسطينية ليست معنا اليوم، خاصة وأن هذا اللقاء غير معني بالسياسة، ويتعلق بصحة وسلامة وسعادة أهل غزة ، وجميع الفلسطينيين والإسرائيليين والمصريين".

وقال "كما تعلمون ، نحن هنا اليوم لننظر في أفكار حول كيفية التعامل مع التحديات الإنسانية في غزة – وهو موضوع لطالما كان في مقدمة وجداننا ، حيث أنه في الأشهر الثلاثة عشرة منذ تولي الرئيس ترامب السلطة ، حضرت عشرات الاجتماعات والمؤتمرات التي ركزت على تحسين الاوضاع الإنسانية في غزة، ولقد سمعت مراراً وتكراراً عن المشاريع والمبادرات من أجل غزة ، ومن أجل إنشاء محطة جديدة لتحلية المياه – وجميعها مقترحات ذكية، والتي إذا تم تنفيذها ستحسن حياة الفلسطينيين في غزة".

وقال غرينبلات "رغم كل هذه الجهود ، ورغم كل هذه الأفكار العظيمة ، فإن المعاناة الإنسانية في غزة قد نمت خلال العام الماضي. كلنا على دراية بالوضع على الأرض، فهناك تحديات صحية كبيرة، وتظل الكهرباء سلعة نادرة ، حيث تصل العديد من المنازل والشركات لأقل من أربع ساعات في اليوم، والمياه الملوثة هي أكبر سبب للمرض وخاصة بالنسبة للرضع في غزة، والفقر وانعدام الأمن الغذائي ينمو، ولا يزال معدل البطالة في غزة هو الأعلى في العالم".

واختتم غرينبلات كلمته قائلاً "وأخيراً ، يجب أن أثير حالة إنسانية أخرى ، كما فعل زميلي نيكولاي ملادينوف أمام مجلس الأمن الدولي قبل بضعة أسابيع: يجب على حماس إعادة الجنود والمدنيين الاسرائيليين المفقودين /الذين اختطفتهم/، وآمل أن أتمكن من الاعتماد عليكم جميعاً للعمل معي على هذا الوضع الإنساني المهم أيضاً ، وبنفس الطريقة فقد شجعتكم على الاجتماع مع الإسرائيليين والفلسطينيين من غزة للتعرف على قصصهم فملايين الفلسطينيين وملايين الإسرائيليين يعتمدون علينا".

في استباق نتائج التحقيق

عريب الرنتاوي الدستور 14\3\2018

بخلاف مألوف المعالجة في مثل هذه الحالات، سأستبق نتائج التحقيق في المحاولة الآثمة لتفجير موكب رئيس الحكومة الفلسطينية رامي الحمد الله ومدير المخابرات الفلسطينية العامة اللواء ماجد فرج، بتأكيد براءة حماس، كحركة وحكومة "أمر واقع"، من هذه المحاولة، فلا أظن أن "الحمق" و"الخبل" يمكن أن يبلغ بأي جهة فلسطينية حد الإقدام على مقارفة عمل شنيع من هذا النوع، وبهذا الحجم.

وأحسب أن من أقدم على الفعلة النكراء، ينتمي إلى قائمة "المتضررين" من المصالحة، أو احتمال المصالحة، وهي قائمة طويلة نسبياً، وتشمل إلى جانب إسرائيل، جماعات إرهابية نشطت في غزة خلال السنوات الماضية، ولا تستثني "غاضبين" و"متضررين" من سلسلة الإجراءات التي اتخذتها حكومة الحمد الله، ضد شرائح من القطاع وأهله.

وإن كانت الجريمة ترتب على حماس قدراً كبيراً من المسؤولية، فذلك لأنها الجهة المسؤولة عن حفظ أمن القطاع، وهي سلطة الأمر الواقع فيه، ومن مسؤولياتها، بسط الأمن والاستقرار، وتأمين حركة الموكب من لحظة دخوله إلى القطاع، إلى آخر محطة في طريق العودة ... هنا، وعلى هذا النحو، لا يمكن إعفاء حماس من مسؤوليتها، وعليها قبل غيرها، أن تعترف بهذه المسؤولية، وأن تترجم تقصيرها، ببحث دؤوب عن الجناة، وبتحقيق نزيه وشفاف مع المتورطين والمرتكبين، بمشاركة السلطة وبمواكبة أجهزتها الأمنية والقضائية.

وحتى بفرض أن "أطرافاً" في حماس، أفراداً أم "جهات"، تورطت بهذه الفعلة، سواء بهدف قتل رئيس الحكومة ومدير مخابراته، أم بهدف "التشويش" على مسار المصالحة، وتقطيع سبله، فإن هذا أدعى لإظهار مزيدٍ من الحرص على شفافية التحقيق ونزاهته، وفتح أبوابه وغرفه المغلقة، أمام السلطات الأمنية والقضائية الفلسطينية، مثل هذا الاحتمال، لا يجوز إنكاره، في ظل "فوضى" المواقف والتوجهات و"التحالفات" التي وجدت حماس نفسها في قلبها مؤخراً.

ولن يكون مقبولاً أبداً، ولا مقنعا لأحد، الشروع بتوجيه أصابع الاتهام لإسرائيل وأجهزتها الأمنية، ودائماً بهدف الوقيعة وتعميق الانقسام، ففي استدامته وتعميقه، مصلحة صافية لإسرائيل ... مثل هذا الاحتمال، وإن كان لا يجوز إسقاطه البتة، إلا أنه لا ينبغي أن يتصدر قائمة الاحتمالات ... صحيح أن نسبة

الجريمة لإسرائيل، أمرٌ مريح، وقد يرضي بعض الأطراف الفلسطينية بعض الوقت، لكن الحقيقة يجب أن تعرف وأن تقال علناً، أياً كانت المآلات التي ستنتهي إليها التحقيقات.

كما لن يكون مقبولاً أبداً، إدخال التحقيق في دهاليز المماطلة وشعاب التسويف، التي لا تنتهي، فالأمر سيؤخذ على أنه محاولة من حماس لإضاعة الحقيقة، والرهان على عنصر الوقت، بوصفه أداة فعّالة للنسيان والإفلات من العقاب ... غزة منطقة محصورة، والكشف عن الجناة، كما دللت تجارب سابقة عديدة، لن يحتاج إلى كبير وقت، إن توفرت الرغبة والإرادة لكشف غموض الجريمة وتفكيك ألغازها.

والمؤسف حقاً، أن "المتضررين" من المصالحة والراغبين في تدمير فرصها، على المقلب الآخر، قد وجدوا في الجريمة النكراء، ضالتهم، فسارعوا لتدبيج التصريحات والبيانات، التي تؤكد القطع والقطيعة، مع هذا المسار، وباعتبار أن "ما قبل الجريمة ليس كما بعدها"، وأنهم لن يرتضوا من حماس تعويضاً أقل من "رفع الراية البيضاء" والتسليم بكل شروط فتح ومطالب السلطة لإتمام المصالحة والصفح عمّا مضى.

في مثل هذه الظروف المحقونة، وحيث يرتفع منسوب الانفعال والاهتياج، لا بد للعقلاء على ضفتي الانقسام، من إعلاء الصوت وتفعيل الحضور، لتفادي الانزلاق إلى السيناريو الأسوأ ... وينبغي على الأطراف، أن تتحمل مسؤولياتها الجسيمة، في منع الانهيار واحتواء التدهور ... ولا أريد أن أكتفي هنا بالدعوة لتحويل هذه "الضارة" إلى "نافعة"، وحفز مسار الحوار والمصالحة، باعتباره الرد الأنسب على القائمين على الجريمة، تخطيطاً وتنفيذاً، والأهم، على من أعطى الأمر بها ومن يقف وراءها... مع أن مثل هذا السلوك، يجسد أعلى درجات الحرص على المصلحة العليا والتسامي فوق الحسابات الأنانية والمصالح الفئوية الضيقة، ولكن لا خيار أمام الشعب الفلسطيني وفصائله وقياداته، سوى سلوك هذا الطريق.

ما حصل على مقربة من معبر بيت حانون أمس، كان يمكن أن يكون طامة كبرى على الفلسطينيين، في أسوأ توقيت يمكن تخيّله، لولا لطف الله ورعايته ... لكن نجاة رئيس الحكومة ومدير المخابرات، يمكن أن يكون بمثابة "wake-up call" للأفرقاء جميعاً، فإما الارتقاء إلى مستوى تطلعات شعبهم، أو الانزلاق إلى الدرك الأسفل من الخيبة والتفاهة... بعد أن تأكد للجميع، أن "بقاء هذا الحال من المحال".

محاولة اغتيال حمدالله وفرج

أحمد جميل عزم الغد الأردنية 14\3\2018

لا يمكن، ولا يجب، رؤية محاولة اغتيال رئيس وزراء الحكومة الفلسطينية رامي الحمدلله، ومدير المخابرات ماجد فرج، في سياق توجيه اصابع الاتهام لجهة محددة، فهناك سيناريوهات واحتمالات لا يمكن تجاهلها. ولكن مجرى التحقيق الآن، وما سيكشفه (أو لن يكشفه) هو الذي يمكن أن يحدد صورة أوضح للمشهد السياسي الفلسطيني.

لم تتهم حركة "حماس" أحداً محدداً بالمحاولة التي جرت أمس في غزة، أثناء دخولهما قطاع غزة، لافتتاح مشروع خاص بالمياه، فهي أشارت في بيان أن من اغتال القيادي في الحركة مازن الفقها في آذار (مارس) 2017، ومن حاول اغتيال مسؤول الأمن في القطاع توفيق أبو نعيم، القيادي في حماس أيضا، في تشرين الأول (أكتوبر) الفائت، هم المسؤولون. ففي حالة الفقها ثبت أن عملاء إسرائيليين يتظاهرون بأنهم من تنظيمات السلفية الجهادية (أو أنهم كانوا منها فعلا، رغم أنهم كانوا أيضاً في الماضي جزءا من حركة "حماس") هم من نفذ العملية. ورغم عدم الوصول لنتيجة واضحة ومعلنة بشأن محاولة اغتيال أبو نعيم، فإن تقارير إعلامية نقلت عن التحقيقات الأولية، أنّ الأصابع تتجه لتنظيم "داعش".

واللافت أنه (على الأقل في الساعات التي تلت محاولة اغتيال الحمدالله وفرج) لم تشر "حماس" إلى المعلومات التي جرى تداولها قبل نحو الشهر بشأن محاولة لاغتيال اسماعيل هنية، رئيس المكتب السياسي لحركة "حماس"، على يد عناصر قيل إنّها تنتمي إلى "داعش" وفشل مخططها بتعاون الأمن المصري مع حركة "حماس".

هذه الخلفية من الفقها إلى هنية تجعل "داعش" والسلفية الجهادية (القاعدة ومشتقاتها) بمثابة سيناريو محتمل، هدفه تنفيذ أي جريمة قتل تخريبية وإثبات الوجود. ولكن هذه الجماعات فيها شبكة معقدة من التداخلات، فمن أعضائها (كما في حالة قاتل مازن الفقها، المدعو أشرف أبو ليلة)، من كان سابقاً في حركة "حماس". ومن هذه الجماعات من كان في حركة "فتح"، مثل ممتاز دغمش، الذي عمل مع "فتح" ومع جهاز الأمن الوقائي، ثم مع "حماس" وأسس تنظيم جيش الإسلام، واسمه مرتبط باغتيال أشخاص مثل قائد الأمن الفلسطيني السابق موسى عرفات. وقبل هذه الموجة، هناك عمليات القتل التي تمت أثناء

أحداث 2007، والتي ثبت أن من العناصر التي قامت بها من اتضح لاحقا، أو أصبح لاحقاً، سلفياً وعميلا إسرائيليا (مثل أبو ليلة).

قبل كل هذه العمليات هناك أيضاً حالات، لم يكشف فعلها، مثل اغتيال القائد في حركة فتح الشيخ أسعد الصفطاوي، عام 1993 هو وآخرين. وهي عملية تحتمل الأصابع الإسرائيلية مثلما تحتمل احتمالات أخرى.

من المفارقات أن رامي الحمدالله في شهر تشرين الأول (أكتوبر) الفائت طلب من ماجد فرج القيام بالتحقيق في محاولة اغتيال أبو نعيم. وأنّ أبو نعيم أعلن أمس عن فتح تحقيق في محاولة اغتيال الحمدالله وفرج.

يمكن الخوض في احتمالات كثيرة لمن قام بالعملية، ومن غير المستبعد أن يظهر خليط معقد كما ظهر في حالات سابقة من العمالة، والانتماء، وادعاء الانتماء، والانتماء السابق، لجناح تابع لهذا التنظيم أو ذاك.

لعل ما هو أهم من كشف المنفذين، وهو أمر بالغ الأهمية، أن يقف المسؤولون السياسيون والأمنيون الفلسطينيون، بما في ذلك المنتمون لحركة "حماس" وقفة جادة لطبيعة حفظ الأمن حفظ مشروع المصالحة وحفظ المشروع الوطني الفلسطيني.

فبدءا من اغتيال الفقها، إلى استهداف أبو نعيم وهنية ثم الحمدالله وفرج، يتضح أن الحديث عن سلاح المقاومة ودوره في حفظ الأمن غير واقعي، وأن التفاهم السياسي والتوصل لاتفاقيات مؤسسية وعامة هي الفيصل.

إن تحقيقا مشتركا فيما حصل يمكن ان يكون بوابة لتفاهمات حقيقية بشأن ترتيب الأوضاع في قطاع غزة وخصوصاً على صعيد ترتيب أوضاع الأمن في سياق المصالحة، ولكن الأهم أن يقر سائر الأطراف أن عدم ترتيب الوضع الاجتماعي والسياسي في غزة هو بوابة للفوضى والإرهاب والتطرف وإلى حالات شاذة من العمالة والانحراف. والحل هو تفكير جديد وتغيير كامل في الظروف السياسية والاجتماعية الفلسطينية.

استهداف موكب رئيس الوزراء.. اغتيال غزّة

ساري عرابي عربي21 2018\3\14

التفجير الذي استهدف موكب رئيس الوزراء الفلسطيني رامي الحمد الله، برفقة مدير المخابرات العامة ماجد فرج، في قطاع غزّة، صباح الثلاثاء 13 آذار/ مارس.. يشير إلى الدرجة التي يمكن فيها العبث بالمشهد الفلسطيني الداخلي، وإرجاع العلاقات الفلسطينية إلى الخلف. وبكلمة أخرى، كان صباحا سيئا بالتأكيد للفلسطينيين، ولقطاع غزّة على وجه الخصوص، للاحتمالات التي قد تتبني على حدث من هذا النوع، إلا في حالة واحدة، وهي التحلي بالمسؤولية التي تمنح الأولوية للعلاقات الوطنية، وتعطي الوقت للتحقيقات للكشف عن حقائق الحادث.

قبل أن تتكشف ردود الفعل العملية على الحادث، إذ تُكتب هذه المقالة في يوم الحادث نفسه، يطرح الفلسطينيون احتمالات متعددة حول الجهات التي قد تقف خلف الحادث، وهذه الاحتمالات لا تكاد تترك أحدا من الفاعلين الفلسطينيين الداخليين، فضلا عن الاحتلال الذي يُفترض أن يكون المتهم الأول دائما في تفجر الأوضاع الفلسطينية الداخلية، والسعي للفت الأنظار عن سياساته الاستيطانية في الضفة الغربية، ودفع الفلسطينيين لتصعيد داخليّ على حساب المقاومة الشعبية في الضفة الغربية.

ومع أن حركة حماس هي أحد هؤلاء الفاعلين الذين قد يُشار إليهم بالاتهام، لخصومتها مع السلطة الفلسطينية، وإمساكها بالأمن في قطاع غزّة، فإنّها في الحقيقة أكثر المتضررين من هذا الحادث، الذي من شأنه أن يُستخدم ذريعة لتوفير أغطية جديدة لسياسات الهروب من استحقاقات المصالحة، وبالتالي تعطيل مساعي حماس لتنفيس الاحتقان الداخلي في قطاع غزّة، بالإضافة إلى استخدام الحادث لتعزيز المطالبة بسحب سلاح المقاومة، أو التمكين الأمني للسلطة الفلسطينية في قطاع غزّة، على حساب الأمن الحالي، بشريّا وسياساتيّا، وعلى أيّ حال، فالأمن في قطاع غزّة، هو أهم إنجازات حماس التي تفتخر بها.

هذا لا ينفي مسؤولية حماس الإدارية والسياسية، من جهة مسؤوليتها عن الأمن في قطاع غزّة، ومع أن الخرق قد يحدث في بيئات أكثر استقرارا وتقدّما، فإنّه يظل فشلا أمنيّا أيّا كان الفاعل والمستفيد. فبصرف النظر عن التوظيف السياسي الآن، وَجَّهَ استهداف موكب رئيس الوزراء ضربة أمنية مباشرة لحركة حماس، بحكم إمساكها بالأمن في قطاع غزّة، وهو ما يحيل إلى عمليات خطيرة جرت في الآونة الأخيرة في القطاع، والتي منها اغتيال الشهيد مازن فقها، ومحاولة اغتيال توفيق أبو نعيم، مدير أمن قطاع غزّة.

وجملة الحوادث هذه، لو ثبت أن بينها أدنى رابط، فلا شكّ أن المستهدف منها هو حركة حماس وإدارتها لقطاع غزّة، خاصة في شقها الأمني.

هذه الحيثيات السياسية والأمنية تبعد احتمال مسؤولية حماس عن الحادث إلى الخلف، هذا بالإضافة إلى البدائية التي اتسمت بها العملية. فالتفجير، كما بينت الصور، وبعيدا عن الإثارة المتعمدة لبعض الوكالات والمواقع الإخبارية، هو تفجير بدائي، أو أريد له أن يكون كذلك. بمعنى أنّ منفذيه إما أن يكونوا هواة، وهو ما ينفي بالتأكيد المسؤولية التنظيمية عن حركة حماس، إذ هي تمتلك أجهزة عسكرية وأمنية محترفة، أو أن يكون المنفذون قد أرادوه بسيطا، بلا أضرار مادية مع إحداث أكبر قدر ممكن التأثير السياسي، أو أنهم أرادوا تبليغ رسالة معينة، وبالنظر إلى الضرر الواقع على حركة حماس وصورتها فمن المستبعد أن تقف خلفه.

تظل جملة الاحتمالات الأخرى التي يطرحها الفلسطينيون، كأن يكون الفاعل مرتبطا بالاحتلال، للأهداف المذكورة في مطلع هذه المقالة، ولتحقيق هذه الأهداف لا يلزم الذهاب إلى أقصى حدّ من إحداث الأضرار، بل يكفي ما حدث، أو أن يكون الفاعل من قوى سلفية جهادية لها سوابق في استهداف ساحة قطاع غزّة، أو أن تكون السلطة نفسها هي الفاعل هربا من استحقاقات المصالحة، أو لتعزيز دعايتها ضد إمساك حماس بالقطاع أمنيّا، أو لتعزيز موقفها عموما في خصومتها مع حماس، أو أن يكون الفاعل بعض عناصر تيار النائب محمد دحلان، أو بعض الأفراد المتضررين من سياسات السلطة تجاه قطاع غزّة.

هذه كلها احتمالات يطرحها الجمهور الفلسطيني اليوم، والنتيجة أن العملية وإن استهدفت من جهة الشكل موكب رئيس الوزراء، فإنّها استهدفت من جهة المقاصد والنوايا قطاع غزّة خصوصا، والحالة الفلسطينية عموما، وباستثناء الاحتلال الذي يملك دائما المصلحة في الفتنة بين الفلسطينيين، فإنّ الفاعل، في حال كان طرفا داخليّا فإنّه لا يملك أي قدر من المسؤولية الوطنية، وعلى أمل أن هذا الفاعل ليس من الطرفين الكبيرين حماس وفتح، فالمرجو من هذين الطرفين التصرف بمسؤولية بالغة، إلى حين إمساك حماس بالفاعلين كما هو مطلوب منها.

المشكلة ليست في "حماس" يا غرينبلات

باسم نعيم الجزيرة نت 14\3\2018

نشر المبعوث الأميركي لعملية السلام جايسون غرينبلات مقالا في "واشنطن بوست" (بتاريخ ٨ مارس/آذار ٢٠١٨) بعنوان: "هل تمتلك حماس الجرأة للاعتراف بالفشل؟". وللأسف الشديد، ورغم ادعائه الحرص الشديد على مصالح الفلسطينيين ورفاهيتهم وخاصة بقطاع غزة؛ فإن المقال احتوى على تدليس ومغالطات كثيرة، لا تليق بممثل دولة عظمى تدعي الحرص على السلام والأمن والاستقرار.

فقد حمّل غرينبلات مسؤوليةَ الكارثة الإنسانية في غزة بالكامل لحركة حماس، وأعفى "إسرائيل" قوة الاحتلال من أي مسؤولية، وخلط الأوراق بشكل متعمد ليسهل عليه تمرير هذا الخداع على المواطن الأميركي، الذي يجهل الكثير من التفاصيل عن سلوك دولته وإدارتها في الخارج، ولاسيما في الشرق الأوسط.

هذا علاوة على انحيازها المطلق لصالح الفساد والاستبداد على حساب حرية الشعوب وحقوق الإنسان، في الوقت الذي يدفع فيه المواطن الأميركي الملايين من ضرائبه لصالح نشر "السلام والحريّة والمساواة" عبر العالم، كما تدعي إدارته.

ولذلك كان لا بد من رد على هذه الافتراءات وتذكير غرينبلات ببعض البديهيات التي نسيها أو تناساها، وكان الأجدر بمتحدث باسم دولة عظمى كالولايات المتحدة أن يتحلى بالحد الأدنى من المصداقية والموضوعية، ولذا نلفت انتباهه هو وإدارته إلى ما يلي:

أولا: أن "حماس" حركة منتخبة ديمقراطياً من الشعب الفلسطيني وبأغلبية كبيرة في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٦، عبر انتخابات حرة ونزيهة وشفافة، وقد شهدت بذلك كافة المؤسسات والشخصيات الدولية المراقبة، بما فيهم الرئيس الأميركي الأسبق جيمي كارتر.

غير أن المشكلة تكمن في كون الولايات المتحدة –التي تحتل الدول وتقتل الشعوب بحجة نشر الديمقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان– هي من رفضت نتائج الانتخابات الفلسطينية، وفرضت الحصار حتى قبل أن تشكّل حماسُ حكومتَها، وقد قادت وزيرة خارجيتها آنذاك كوندوليزا رايس هذه العملية على المستوى الدولي، وهي من صاغ شروط الرباعية الجائرة.

وأعتقد أن ما ورد لاحقا على لسان وزيرة الخارجية الأميركية السابقة هيلاري كلينتون –في مذكراتها– من اعتراف بأن "أميركا أخطأت عندما سمحت بانتخابات لسنا متأكدين من نتائجها"، يعدّ أكبر دليل على تحيّز الأميركيين ونوع الديمقراطية المنشودة لديهم.

كما يبدو أن كثرة انتهاكات الولايات المتحدة لحقوق الإنسان والقانون الدولي في بقاع مختلفة من العالم، جعلت غرينبلات يغفل –أو يتغافل– أنّ قطاع غزة منطقة محتلة حسب القانون الدولي، وأن "إسرائيل" –لا حماس– هي قوة الاحتلال والمسؤولة بالكامل عن حياة السكان المدنيين، من الطعام والشراب والدواء والكهرباء وحرية الحركة والحق في التجارة.

ثانيا: لقد اعتبر المجتمع الدولي –بمختلف مكوناته وخاصة الأمم المتحدة– الحصار على قطاع غزة "ظالما وجائرا"، بل وصفه البعض بأنه جريمة حرب، وطالب "إسرائيل" بصفتها قوة الاحتلال –في أكثر من مناسبة– برفعه فوراً أو تخفيفه، وعدم فرض عقوبات جماعية على أكثر من مليونيْ فلسطيني في غزة.

ثالثا: فيما يتعلق بشروط الرباعية الجائرة فإن الحديث عن اعتراف بـ"إسرائيل" أمر مطلوب من الدول والحكومات، وليس التنظيمات والأحزاب مثل حركة حماس.

ثم ما هي "إسرائيل" المطلوب الاعتراف بها؟ وما هي حدودها؟ وما هو دستورها؟ وهل يعترف حزب الليكود الحاكم في "إسرائيل" بدولة فلسطينية؟ وهل يعترف بحق الشعب الفلسطيني في عاصمته؟ وبحقه في العودة إلى أرضه التي هُجّر منها؟

وأذكّر السيد غرينبلات بما ذكره صديقه بنيامين نتنياهو –في مؤتمر منظمة "آيباك" الأخير يوم ٦ مارس/آذار الحالي بواشنطن– من أنه "لن تكون هناك دولة فلسطينية، والمطروح هو مجرد حكم ذاتي محدود"؛ فهذا ما قاله شريككم في عملية "السلام"!

رابعا: أما المقاومة –التي تسميها عنفاً– فإن القانون الدولي وكل المذاهب والأديان تكفل للشعوب المحتلة مقاومة الاحتلال وبكل السبل، بما فيها المقاومة المسلحة (المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة).

ثم لماذا هذا الانحياز والازدواجية؟ وماذا تسمي سرقة الأراضي الفلسطينية وبناء المستوطنات؟ وماذا تسمي إعدام الأطفال على يد جيش الاحتلال؟ وماذا تسمي هدم المنازل الفلسطينية بالقوة وطرد ساكنيها؟ وأخيرا ماذا تسمي منع المرضى الفلسطينيين في غزة من السفر لتلقي العلاج في الخارج؟ أليس هذا عنفاً؟ أما نحن فنسميه إرهابا.

خامسا: أما الأوضاع الإنسانية في غزة فهي فعلا كارثية، وتنبئ بانفجار كبير قادم ليس بمقدور أحد أن يتنبأ باتجاهاته. إن الأوضاع على الأرض أسوأ بكثير مما وصفته، ويمكنك الرجوع إلى تقارير الأمم المتحدة وخاصة منظمة "الأوتشا" المسؤولة عن تنسيق الجهود الإنسانية في فلسطين.

ولكن هذه الأوضاع هي نتيجة حصار فرضته إسرائيل –بغطاء دولي– على غزة، فحولتها إلى سجن كبير مفتوح لأكثر من مليونيْ إنسان، بل أحيانا تعاملت مع غزة كحديقة حيوانات تدخل لها ما تحتاجه فقط من الطعام والشراب.

في هذه الفترة لم تدخّر حماس جهدا –سواء على المستوى السياسي أو الإداري أو الوطني أو الإقليمي– في سعيها لحل مشكلة حصار غزة. ولَم تترك حماس فرصة إلا واستغلتها للبحث عن مخرج للأزمة، فسعت في تحقيق المصالحة وإنهاء الانقسام الفلسطيني، ولكن للأسف فإن التدخل الخارجي –وخاصة من "إسرائيل" وأميركا– عطّل ذلك أكثر من مرة.

كما تواصلت حماس مع مصر وتباحثت معها في سبل حل الأزمة مع مراعاة احتياجات مصر الأمنية، وهذا ما أدى مؤخرا إلى زيارة عالية المستوى من قيادة حماس لمصر، أكد فيها الطرفان ضرورة إنهاء الأزمة الإنسانية في غزة، وشكرت القيادة المصرية حماس على ما تبذله من جهود لحماية الحدود ومكافحة التطرف والإرهاب.

ألم تتابع –كمتحدث باسم الولايات المتحدة– ما قدمته حماس وفي أكثر من مناسبة من رؤى سياسية ذات طابع عملي ومعقول لحل الصراع مع الاحتلال بالطرق السياسية، بما يحفظ لشعبنا الفلسطيني حقوقه في الحد الأدنى المتوافق عليه وطنياً؟

ولعل الوثيقة السياسية التي أصدرتها حماس في مايو/أيار ٢٠١٧ خير دليل على عقلانيتها، ورغبتها في تجنب الحرب والدمار في سبيل تحقيق الاستقرار في المنطقة. ولكن للأسف؛ قوبلت كل المبادرات التي قدمتها حماس بالرفض والسلبية.

دعني أخبرك أمرا، إن حماس حركة تحرر وطنية تسعى لتحقيق أهداف شعبها في الحرية والاستقلال والرفاهية، وبالتعاون مع كل الخيرين في العالم، وجاهزة للوصول إلى كل بقاع الأرض والمشاركة في أي فعالية يمكن أن تخدم شعبنا أو تخفف معاناته.

سادسا: أمّا فيما يخص خطتكم للسلام التي تقول إنّ حماس رفضتها دون حتى أن تراها؛ فقد تكون محقا في ذلك، ولكن ماذا تنتظر من حماس وهي ترى رئيسك كل يوم ينتزع –في تصريحاته وقراراته– حقا أساسيا من حقوق شعبنا ومرتكزات نضالنا الوطني؟

وكان في مقدمة ذلك القرارُ بالاعتراف بالقدس عاصمة لـ"إسرائيل"، ونقل السفارة الأميركية إليها في مايو/أيار القادم في الذكرى السبعين لنكبة الشعب الفلسطيني، ضاربا بكل القرارات والمواقف الدولية عُرْض الحائط، ثم أتبع ذلك بقرار وقف تمويل الأونروا المسؤولة دوليا عن إغاثة وتشغيل ما يقارب خمسة ملايين لاجئ فلسطيني.

وذلك على قاعدة شطب ملف اللاجئين وتحويله إلى قضية إنسانية فقط، رغم أنها قضية سياسية بامتياز، ورغم الرفض الشديد على المستوى الدولي لهذا التوجه والتحذير من تداعياته؛ ليس على الفلسطينيين فحسب بل وعلى كل الأطراف في المنطقة.

ختاما؛ لا بد من التذكير والتأكيد على أنه حتى وإن كان هناك خلاف مع حماس ورؤيتها، فهذا ليس مبررا على الإطلاق لأي طرف كان أن يعاقب الفلسطينيين في غزة عقابا جماعيا، وأن يحرمهم من حقوقهم الأساسية، ويدفعهم نحو الإحباط الجماعي وفقد الأمل بمستقبل أجمل.

فغزة مدينة عريقة وشعبها جميل محب للحياة، ويطمح للمساهمة في صناعة الخير للبشرية، وهو قادر على ذلك بما يملكه من شباب وحيوية ما استطاع إلى الحياة سبيلا.

"التعاون الإسلامي" تدين التفجير وتجدد دعمها للمصالحة

جدة- معا- 2018\3\14

أدانت منظمة التعاون الإسلامي محاولة الاغتيال التي استهدفت موكب الدكتور رامي الحمد الله رئيس وزراء دولة فلسطين، واللواء ماجد فرج رئيس جهاز المخابرات العامة الفلسطينية، أثناء زيارتهم لقطاع غزة، واعتبرت أن هذه المحاولة الآثمة تهدف إلى ضرب الوحدة الوطنية وتقويض المساعي التي تبذل لتحقيق المصالحة الفلسطينية.

واكدت الأمانة العامة للمنظمة دعمها ومساندتها للجهود التي تبذل لتنفيذ اتفاق المصالحة الوطنية وتمكين حكومة الوفاق الوطني الفلسطيني من تحمل مسؤولياتها كافة في قطاع غزة.

مباحثات فلسطينية-روسية في وزارة الخارجية الروسية

موسكو – معا– 14\3\2018

عقد مؤتمر دولي للسلام بقرار من الأمم المتحدة بمرجعية قرارات الشرعية الدولية ورعاية الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن

بدعوة رسمية من وزارة الخارجية الروسية بين وفد الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.

وعقد المؤتمر برئاسة نايف حواتمة الأمين العام للجبهة الديمقراطية، والوفد الروسي برئاسة ميخائيل بوغدانوف نائب وزير الخارجية الروسية، ممثل الرئيس الروسي بوتين في الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

وجاء ذلك بحضور الوفد الروسي ميخائيل بوغدانوف نائب وزير الخارجية الروسي، المبعوث الخاص للرئيس الروسي الروسي إلى الشرق الأوسط وشمال افريقيا، وألكسندر روداكوف مدير إدارة الشرق الأوسط وشمال افريقيا في وزارة الخارجية الروسية، مكسيم روكانوف، المستشار في الوزارة في شؤون الشرق الأوسط وشمال افريقيا، نيكولايف تيموفييف اندري فيدوفين الكسي اكلاتشوفن

ووفد الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين الكبير برئاسة نايف حواتمة الأمين العام للجبهة الديمقراطية، وضم إلى جانبه م. نمر بكر د. مبارك موسى، م. جودة ابراهيم، علي أسعد، عبد الحفيظ نوفل السفير الفلسطيني في موسكو، محمد ميعاري السفير الفلسطيني في منغوليا،

وانعقدت المباحث على جولتين، شملت الحالة الفلسطينية وقضايا الصراع الفلسطيني الاسرائيلية، وسياسات الرئيس الأميركي ترامب المنحازة لسياسات اسرائيل التوسعية الاستيطانية الاستعمارية في القدس والضفة الفلسطينية، والحصار على قطاع غزة، والسياسات العنصرية العدوانية تجاه الفلسطينيين العرب داخل دولة اسرائيل، وسياسات ترامب – اسرائيل العدوانية بشأن القدس، وحقوق اللاجئين ووكالة الأونروا باتجاه شطب القدس واللاجئين من على طاولة خطة "صفقة القرن" للمفاوضات، ودعوته "لمؤتمر اقليمي بالرعاية الانفرادية الأميركية يتشكل من اسرائيل، والسلطة الفلسطينية، عدد من الدول العربية لتطبيع العلاقات مع اسرائيل، بينما الاحتلال الاسرائيلي في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة متواصل منذ حزيران\ يونيو 1967".

وشملت المباحثات الأوضاع في بلدان الشرق الأوسط، وخاصة الدول التي لها أراضٍ محتلة واشكال العدوان والحروب الإسرائيلية على كل اقطار ودول الشرق الأوسط والمشرق العربي.

ادان الجانبان قرار ترامب الإعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، وقرار ترامب بالتراجع عن الالتزامات الأميركية المالية لوكالة اغاثة وتعليم اللاجئين (الأونروا)، وبهدف شطب القدس الشرقية، وحقوق اللاجئين من على طاولة المفاوضات التي يدعو لها.

واكدا ان قرارات ترامب تشجع الأعمال الإحتلالية والكولونيالية الاستعمارية الاستيطانية في القدس والضفة وحصار قطاع غزة.

واكد حواتمة أن حكومة اليمين واليمين المتطرف برئاسة نتنياهو تنفذ خطتها الاستراتيجية نحو اسرائيل الكبرى من البحر المتوسط حتى نهر الأردن تحت السيادة الاسرائيلية لقوات الاحتلال، ونهب الأرض الفلسطينية في القدس والضفة، وخلق الوقائع اليومية على الأرض لمنع قيام دولة فلسطين على حدود 4 حزيران 67 عاصمتها القدس الشرقية، ومحاصرة الشعب الفلسطيني في إطار حكم ذاتي للسكان فقط، والسيادة على الأرض براً وبحراً وجواً لإسرائيل والاستيطان.

واوضح حواتمة أن طريق فتح الحلول السياسية بمرجعية قرارات الشرعية الدولية، يستدعي بناء الوقائع الجديدة الفلسطينية على الأرض وفي الميدان بتنفيذ قرارات الإجماع الوطني وقرارات المجلس المركزي لمنظمة التحرير في 2015/3/5، و 2018/1/15، والتي مازالت معطلة بسبب الإنقسام المدمر والرهانات على الإنفراد الأميركي.

ودعا روسيا إلى دور أكبر وفق قرارات ومرجعية الشرعية الدولية ورعاية الدول الخمس دائمة العضوية بمجلس الأمن، والرفض الجاد والحازم للإنفراد الأميركي بعد 25 عاماً من الإنفراد الأميركي والمفاوضات الثنائية العقيمة من فشل إلى فشل.

واشار إلى قرار جديد للجمعية العامة في الأمم المتحدة الإعتراف بدولة فلسطين عضواً كامل العضوية في الأمم المتحدة بالبناء على قرار الأمم المتحدة رقم 67/19 (نوفمبر 2012)، قبول دولة فلسطين عضواً مراقباً، وعلى حدود 4 حزيران 1967 وعاصمتها القدس الشرقية المحتلة وحل مشكلة اللاجئين وفق القرار الأممي 194.

ودعا إلى العودة فوراً إلى محكمة الجنايات الدولية لتقديم الشكاوي على جرائم الإحتلال واستعمار الاستيطان وجرائم الحصار على قطاع غزة.

واكد الجانب الروسي أن موسكو جاهزة للقيام بدورها في الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية لمؤتمر دولي بقرار من الأمم المتحدة، مشيرا الى خطورة خلق الوقائع الجديدة على الأرض المحتلة وأهمية الذهاب إلى المحكمة الدولية وتقديم القرارات للأمم المتحدة بعقد مؤتمر دولي للسلام وفق الشرعية والرعاية الجماعية الدولية، مضيفا أن هذا كله يجب أن يأتي من الجانب الفلسطيني عملاً بقرارات المجلس المركزي لمنظمة التحرير وقرارات إنهاء الانقسام وبناء الوحدة الوطنية بين الفصائل والقوى الفلسطينية.

الجانبان اتفقا على مواصلة البحث والتنسيق والتعاون تجاه كل القضايا التي تناولتها المباحثات.

الأمريكيون يتدربون مع الإسرائيليين على قتال الأنفاق بغزة

عربي21- عدنان أبو عامر 14\3\2018

قال تال ليف-رام الخبير العسكري الإسرائيلي بصحيفة "معاريف"، الأربعاء، إن المناورات الأمريكية الإسرائيلية المتواصلة وصلت إلى كيفية القتال داخل الأنفاق، وفي مناطق سكنية، بمشاركة ألف جندي أمريكي من المارينز مع جنود سلاح المظليين الإسرائيلي، بهدف إجراء التدريب المشترك واستخلاص الدروس المستفادة، وأن التدريب حاكى سيناريوهات متوقعة في ساعة الطوارئ.

وأضاف في تقرير ترجمته "عربي21" أن "هذا التدريب يأتي لترسيخ التفاهمات المشتركة بين الجيشين، الأمريكي والإسرائيلي، دون أن يعني ذلك خوض عمليات عسكرية مشتركة على أرض الواقع، حيث تم التدريب بقاعدة تسآليم العسكرية جنوب الأراضي المحتلة، لمحاكاة الواقع الميداني القائم في قطاع غزة.

ونقل عن الليفتنانت كولونيل ماركوس مينتش قائد وحدة المارينز أن هذا من أهم التدريبات التي خاضها المارينز خلال السنوات الست الماضية، وقد اكتسبت القوة الأمريكية المشاركة في التدريب خبرة قتالية طويلة في العراق.

من جهته، قال إلياهو آسفان من سلاح المظليين إننا نخوض تدريبا مشتركا في مناطق سكنية مبنية، ونتعلم من بعضنا، وسبق هذا التدريب مرحلة من التحضير استغرقت أربعة أشهر، وعرفنا أن هناك نقاط ضعف وقوة لدى الجيشين، ونحاول أن نكمل بعضنا البعض.

وأضاف: "شمل التدريب كيفية وصول القوات لمناطق القتال بصورة سرية، من خلال إنزال قوات بالطائرات، واحتلال مناطق تابعة للعدو، وتفعيل نار المدفعية، وقد استفاد الأمريكيون كثيرا من نظرائهم الإسرائيليين في ما يتعلق بقتال الأنفاق، وهو مجال يبدو أمامهم غريبا تماما".

وذكرت صحيفة "إسرائيل اليوم" في تقرير ترجمته "عربي21" أن "هذا التدريب هو الأكبر للجيشين الأمريكي والإسرائيلي، ويهدف لاحتلال مناطق يتحصن فيها مسلحون، ويحتمون في منازل مدنيين، وهو جزء من مناورة جينيفر كوبرا 2018، ويسعى لتوفير حماية جوية لأجواء إسرائيل من أي قذائف صاروخية قد تتعرض لها خلال الحرب، من مختلف الجبهات المعادية".

بدوره قال أمير بوخبوط الخبير العسكري الإسرائيلي لموقع "واللا" الإخباري إن "جنود الجيشين، الإسرائيلي والأمريكي، تدربوا على النار الحية، وكيفية المطاردة في بناية متعددة الطوابق، فيها منشورات موزعة لحركة

حماس، وصورة كبيرة لقائدها في غزة يحيى السنوار، وكيفية التعامل مع عبوات ناسفة جانبية، والقتال وجها لوجه داخل الأنفاق".

وأضاف في تقرير ترجمته "عربي21" أن "الجيش الأمريكي سيتعلم من دروس القتال الإسرائيلية في غزة، وسينقل تجاربه القتالية في العراق وأفغانستان للجيش الإسرائيلي، وما يتخلل ذلك من معارك ضارية أمام القناصة، وبالقنابل، ما يزيد من مستوى التنسيق والتعاون بين الجيشين".

وختم بالقول: "منذ حرب فيتنام لم يقاتل الجنود الأمريكيون في الأنفاق، ولذلك كان مهما لهم أن يطلبوا الاستفادة من التجربة الإسرائيلية، حيث يعتبر الإسرائيليون خبراء في هذا المجال من فنون القتال".

سفير فلسطين بأميركا زملط: مؤتمر البيت الأبيض لبحث الازمة الانسانية بغزة حق يراد به باطل

أمد/ واشنطن: 14\3\2018

أكد السفير الفلسطيني لدى الولايات المتحدة الأمريكية، حسام زملط، إن المؤتمر الذي انعقد في البيت الأبيض أمس الثلاثاء، لبحث الأزمة الإنسانية في غزة وسبل تخفيفها، "كلمة حق يراد بها باطل".

ونظم البيت الأبيض مساء يوم الثلاثاء، مؤتمرا قال إنه لحل الأزمة الإنسانية في قطاع غزة المحاصر إسرائيليا، وشارك فيه 19 دولة بينها إسرائيل ودول عربية.

وقال زملط في بيان صحفي اليوم إن الجانب الفلسطيني لم يحضر اللقاء لأن الإدارة الأمريكية فقدت مصداقيتها بعد قرار الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارتها لها.

ولفت إلى أن محاولات الالتفاف والدخول من بوابة المعاناة الإنسانية في غزة مكشوفة ولن تغير من موقف القيادة الفلسطينية.

وقطعت القيادة الفلسطينية الاتصالات مع الإدارة الأمريكية منذ ديسمبر الماضي 2017، عقب اعتبار الرئيس دونالد ترامب، القدس عاصمة لإسرائيل، وإعلانه نقل سفارة بلاده من تل أبيب إلى المدينة الفلسطينية المحتلة.

وتساءل زملط، كيف للإدارة الأمريكية أن "تقطع المعونات عن فلسطين وعن منظمة الأونروا التي ترعى شئون أكثر من ثلثي سكان القطاع، وتدعي أنها تهتم بإيجاد حلول للكارثة الإنسانية في غزة، وقد تسببت في تفاقمها".

وجمدت الولايات المتحدة نصف المساعدات السنوية التي تقدمها لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا"، والبالغة نحو 300 مليون دولار.

وقال زملط إن الأزمة في غزة ليست بسبب كارثة طبيعية "حتى يتم تدارس بعدها الإنساني فقط، بل هي بفعل الحصار والاحتلال الإسرائيلي".

حواتمة يدعو السلطة الفلسطينية لوقف التنسيق الأمني وفك التبعية الاقتصادية لإسرائيل

أمد / موسكو: 14\3\2018

واصل نايف حواتمة، الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين زيارته إلى موسكو بدعوة رسمية من وزارة الخارجية الروسية.

وفي حديث إلى الصحافة الروسية، ومراسلي الوسائل الاعلامية في موسكو، دعا حواتمة إلى ضرورة تطوير السلطة الفلسطينية وتغيير مضمونها، من سلطة ترتبط مع سلطات الاحتلال بسلسلة اتفاقات أمنية واقتصادية، إلى سلطة تلتزم قرارات المجلس المركزي الفلسطيني في دورتيه الأخيرتين (2015+2018).

وقال حواتمة إن التغيير المطلوب من السلطة الفلسطينية هو الالتزام بوقف التنسيق الأمني مع سلطات الاحتلال، والتحرر من التزامات بروتوكول باريس الاقتصادي، عبر فك الارتباط والتبعية للاقتصاد الاسرائيلي، ومقاطعة المنتج الوطني، ووضع الخطط لتطوير المنتج الوطني، وسحب اليد العاملة الفلسطينية من المستوطنات، ووقف التعامل بالشيكل الاسرائيلي.

وأكد حواتمة على ضرورة سحب الاعتراف بإسرائيل، ونقل جرائم الاحتلال إلى محكمة الجنايات الدولية بشكاوي نافذة عملاً بقانون روما.

ويذكر أن حواتمة يقوم بزيارة رسمية إلى موسكو بدعوة من وزارة الخارجية الروسية، حيث يجري مباحثات مع وزارة الخارجية ومجلس الدوما، وقيادات الأحزاب، وسيعقد سلسلة من الندوات ويلقي عدداً من المحاضرات في مراكز البحث المختلفة حول الوضع الفلسطيني والإقليمي.

"يوم فلسطيني أسود"!

حسن عصفور أمد للاعلام 14\3\2018

لن يزول يوم 13 مارس (آذار) 2018 من تاريخ "الذاكرة الفلسطينية"، وسيبقى علامة فارقة على أن المشهد السياسي دخل "مرحلة جديدة"، عندما أعلنت وسائل الإعلام المختلفة، بدأتها قناة قطرية في خبر عاجل عن "تفجير استهدف موكب رامي الحمدالله وماجد فرج"، وسريعا إنتقلت اللغة الى الحديث عن محاولة إغتيال لرامي بعد أن دخل موكبه الكبير والمصفح أراضي قطاع غزة..

الحدث، أصاب الحركة الإعلامية – السياسية، الرسمية وغيرها، بنوبة هستيريا من التعبير عما حدث، ودلالة الحدث، وأهداف الحدث، وسارعت وسائل إعلام متربطة بالسلطة الرسمية، بشكل أو بآخر بتحديد المسألة الى محاولة إغتيال ورسمت "سيناريو" للحدث أسرع مما يمكن لعقل أن يحدد إتجاه الفعل وطبيعته،، وصف لمشهد لم يكن منه صدقا سوى النذر القليل..

وبلا أي التباس يمكن إعتبار ما حدث من صباحه حتى نهايته "يوم فلسطيني سياسي أسود" بإمتياز، شمل كل أطراف المنظومة الفلسطينية، أحزابا وأطرافا ووسائل إعلام، وشخصيات وفي المقدمة منهم مؤسسة السلطة الفلسطينية ورأسها محمود عباس..

الحدث منذ ما قبل حضور رامي وماجد فتح كل علامات الإستفهام السياسي، بدأت في مفاجأة رامي إعلانه عن الحضور مع إرتباك تحديد سببه، ثم التوضيح أنه لإفتتاح محطة صرف صحي، وسيأتي وحيدا وفقط معه ماجد فرج مدير المخابرات في السلطة، مسؤول الجهاز الأمني الأهم لعباس وأمريكا وإسرائيل مرافقا للوزير الأول، لإفتتاح محطة صرف صحي، مهزلة لا يمكن لك أن تجدها في أي مكان بالعالم سوى هذا الزمن الشاذ بكل مكوناته..ثم يحدث الإنفجار – محاولة الإغتيال..هكذا!

وبلا تفكير، وكأنها بيانات معدة سلفا، موحدة اللغة والنص، بدأت أجهزة إعلام السلطة والمرتبطة بها وبأجهزتها الأمنية صب الغضب على "سلطة الأمر الواقع في قطاع غزة" – حماس –، بأنها من يقف وراء تلك المحاولة لـ"إغتيال الحمدالله"، وأن وأن ..

إتهامات لم تنتظر دقائق لمعرفة أي حقيقة أمنية ترتبط بالتفجير، بل وقبل أن ينكشف طبيعة التفجير ذاته، وكأن مزودي تلك الوسائل بمعلومات النشر كانوا ضمن سيارة رامي وفرج، وليس مراسلا إعلاميا "حربيا"، مؤشر لا يجب أن يمر مرورا عابرا.

سرعة الإتهام كشفت أن هناك ما كان معد مسبقا، وتكتمل حركة "الكوميديا السوداء"، عنددما يستمر رامي وماجد، رغم المحاولة الخطيرة جدا بالاغتيال طريقهما لإفتتاح "المشروع النووي الفلسطيني – الصرف الصحي سابقا"، ويتركون خلفهم "سبعة من الجرحى تنزف دمائهم في سبيل "القائد"، الذي حاول امتشاق دور البطولة وهو يلقي خطاب "النصر" على المحاولة الاغتيالية، وأنه لولا ارتباطه بموعد خارجي لأكمل طريقه نحو غزة، فلن يجرؤ أي كان بمنعه، فعاد الى عرينه برام الله حاملا المصابين بعد انتظار ودمهم ينزف فكات المكافأة المالية التي منحت لهم كمكرمة رئاسية، غابت عن آلاف الأسر المعوزة..

وتوالى مسلسل الاتهامات من فتح وسلطتها وأعوانها وإعلامها شهادة براءة سياسية – أمنية لدولة الاحتلال، وكأنه "خير صديق"، وفتح إعلام السلطة ومريديه أبواب النشر لكل من يدين، ونشرت تصريحات لشخصيات وقوى وأطراف كانت محظورة كليا، وزاد معها السخرية تلفزيون السلطة – فتح، بأن وضع خبرا عاجلا بأن النائب محمد دحلان دعا قبل أيام الرئيس محمود عباس لزيارة غزة، في إشارة تقول أن المحاولة كانت معدة لإغتيال "القائد المخلص محمود عباس"..

حركة لا يتسحق حتى وصفها بالغباء، لكنها تكشف أن المخطط الاعلامي معد سلفا لما قبل "التفجير"..

لنعتبر كل ما حدث، إما صدف إعلامية أو جهل سياسي، وأحيانا "غباء فطري مسكون"، لكن الفضيحة الأكبر، عندما خرج أحدهم، وأعلن أن الرئيس عباس قرر "قطع زيارته الرسمية الى الأردن" ليعود فورا وقيادة المشهد ومحاصرة المؤامرة وقطع دابرها، ومع أن الرئيس عباس أنهى اللقاء مع الملك عبدالله ولكنه فضل البقاء في منزله بعمان، ليرتاح من عناء لقاءات أقل من عدد اليد، ولم يكن له أي ترتيب رسمي بالأردن بعد اللقاء، ويكتمل المشهد بأن يعلن عن استقبال الرئيس لرامي وماجد، وجيدا جدا أن نشرت صور اللقاء وكمية الابتسامات والضحك الهستيري، اشارات تقول "زبطت"..ليكمل الرئيس يوم الفضيحة الكبرى، بإعلانه معرفة المنفذين وجهات التنفيذ وأسباب ذلك..

كان يمكن أن تعتبر تلك كلمات غير مسؤولة لو قالها أي شخص مهما كان منصبه، لكنها أن تصدر عن رأس "الهرم السياسي الرسمي"، وبحضور مسؤوله الأمني، فتلك دلالة عن وجود ملف أمني كامل، نتيجة تحقيق دقيق موسع وشامل، ولا نعلم متى حدث وكيف ومن قام بهذا التحقيق الذي قدم للرئيس وكشف ما كشف..

وتكتمل الفضحية – المهزلة بأن يخرج عزام الأحمد، الذي كان أول من أشار لاتهام حماس وتبرع بقطع "زيارة الرئيس الرسمية" ليخرج في نهاية "يوم العار"، ويقول صوتا وصورة وفي تلفزيون سلطته، أنهم لا يتهمون أحدا ولا يعرفون من قام بها، لكن حماس هي المسؤولة بحكم أنها سلطة أمر واقع..لكنه حدد ما يريد ثمنا لذلك، على حماس تسليم كل شي في قطاع غزة بدون أي مقابل وتجلس على الرصيف كما الفصائل الأخرى..غير هيك هي مجرمة وقاتلة!!

الأحمد، لم يزل لسانه بكلمة بإحتمال أن تكون اسرائيل طرفا، تبرأة شاملة لها، كما كان حال كل أطراف السلطة ورئيسها..الأحمد بما قاله لا يكشف ارتباكهم بتفسير الفضيحة، بل أدان بشكل مباشر رئيس السلطة عباس، وأعلن أنه كاذب..

السؤال، لماذا لم تبدأ فتح وتحالفها وإعلامها منذ البداية بالعمل على معرفة الحقيقة قبل توجيه الاتهام، ولماذا لم يكمل رامي وماجد الطريق الى غزة لإثبات أنهم لا يخافون..لماذا تم تحديد المتهم ومعرفته قبل أي تحقيق، لماذا لم يعلن وزير الداخلية، وهو نفسه رامي، ومعه مسؤول الأمن الأهم عن تشكيل لجنة تحقيق فورية..

وفي نهاية سواد اليوم لـ"فعلة" لن تمر مرورا عاديا، لماذا غاب السؤال الأبرز، الذي يقفز فورا في مثل هذه الحالات، من هو الطرف المستفيد أو الجهات المستفيدة من هذا العمل؟!، أليس هذا ألف باء معرفة الجريمة..(لو كانت هناك "جريمة" حقا)..ولما تبرأ دولة الكيان بكل "لطافة"!

وقبل أي تحقيق، آخر طرف يمكن إتهامه هنا هو حركة حماس، فكل ما حدث هو ضدها..ولكن أبرز المستفدين من الحدث هو القائم بمهام رئيس السلطة محمود عباس ومحاولته تمرير مجلس رام الله بما يريد وكيفما يريد لإنهاء آخر بقايا الشرعية الوطنية، ومن يخطط لأن يكون الرئيس القادم رامي..فقريبا ستبدأ حركة "رامي رئيسا"..وقادم الأيام هو الرد والجواب ولا عزاء للمتصارعين..

ملاحظة: لقاء البيت الأبيض حول "معاناة غزة" بدأ رسم خريطة طريق لما بعد عباس بشكل إنساني..إقامة مشروعات دون موافقة السلطة رسالة أكثر من واضحة..طبعا للي بدو يفهم!

تنويه خاص: سلطات الاحتلال نشرت صورا جوية قالت إنها لحركة من قام بعملية التفجير، الغريب كيف أمن الكيان ما أبلغ نظيره في التنسيق الأمني بما رأي وشاهد وعلم..فكروا!

لا مصلحة لحماس في المس بشخصيات رفيعة

بقلم: عميره هس هآرتس 2018\3\14

لا يوجد لحماس ولا يمكن أن يوجد أي مصلحة في المس بشخصيات رفيعة في السلطة الفلسطينية، بالتحديد وهم في طريقهم لتدشين منشأة لتنقية المياه العادمة، التي ينتظر سكان القطاع اقامتها منذ بضع سنوات. كما أنه لم تكن لحماس أي مصلحة في اغماض عيونها بصورة متعمدة والسماح لشخص ما المس بضيوف من رام الله. حماس معنية في الظهور كقوة حاكمة قوية، والتي هي مستعدة للتنازل عن نصيبها في السلطة بسبب القلق على الشعب وليس بسبب فشلها. حقيقة أنها فشلت في احباط الانفجار أمس ستضعف موقفها في المفاوضات مع مصر أو مع فتح.

في وضع جمود متواصل ومتوقع مسبقا في محادثات المصالحة، فان هذا ترتيب مريح لحماس: هي تسيطر فعليا على القطاع، لكن الدول المانحة التي تقاطعها، تواصل الاهتمام بإقامة البنى التحتية الملحة والحيوية من خلال السلطة الفلسطينية. نجاح مشاريع البنى التحتية هذه تخفف الكارثة البيئية والانسانية التي يسببها الحصار الاسرائيلي. كما أنها تقلل ولو قليلا المعاناة الشديدة للسكان، وكذلك ايضا تحييد سبب آخر من الاسباب الكثيرة للهيجان الاجتماعي والذي سيوجه ضد حماس.

في العام 2007 غرق خمسة اشخاص في مياه المجاري التي تدفقت من بركة منشأة التنقية القديمة وغير الكافية في بيت لاهيا. على مدى سنين يتم ضخ مياه المجاري غير المكررة الى البحر وتتسرب الى الخزان الجوفي – مع كل التداعيات الصحية المتوقعة المترتبة على ذلك، المعروفة والاقل معرفة. المنشأة الحالية التي تكلفتها 75 مليون دولار، والتي ساهمت فيها السويد وبلجيكا وفرنسا والممثلية الاوروبية والبنك الدولي، يتوقع أن تخدم حوالي 400 ألف نسمة. الرباعية ووزارة الخارجية الامريكية توسطوا لدى السلطات الاسرائيلية من اجل السماح بإدخال مواد البناء المطلوبة ودخول خبراء الى القطاع. من المعقول جدا أنه بدون تدخلها فان البناء كان سيمتد لبضع سنوات اخرى. حسب الاعلان الصحافي للبنك الدولي فان اسرائيل والسلطة الفلسطينية توصلتا الى اتفاق مؤقت بخصوص تزويد الكهرباء المطلوبة لتشغيل المنشأة، التي بدونها ستكون مجرد فيل ابيض. اسرائيل وافقت على مد خط كهرباء آخر، لكن على السلطة الفلسطينية وحماس التوصل الى اتفاق بخصوص تمويل زيادة كمية الكهرباء.

الخلاف حول تمويل الخدمات المقدمة للسكان في القطاع ومنها الكهرباء، مطروح كعائق رئيس في تقدم جهود المصالحة بين فتح وحماس. ولكن هذه الخلافات المالية – في الوقت الذي يتدهور فيه وضع السكان في القطاع الى وضع الفقر واليأس الذي لم يسبق لهما مثيل، هي فقط غطاء للعداء وعدم الثقة السائدة بين الحركتين الفلسطينيتين الكبيرتين.

السلطة تدعي أنها تنفق جزء كبير من ميزانيتها على القطاع، في حين أن حماس لا تشاركها في مداخيلها. في القطاع يقولون إن جزء كبير من النفقات مغطى من قبل الضرائب التي تجبيها السلطة على البضائع التي تدخل عن طريق اسرائيل. حماس تطلب بأن تدفع السلطة رواتب حوالي 20 ألف من العاملين في القطاع العام والذين تم تعيينهم في فترة حكمها. ممثلو رام الله يطالبون بأن يتم في البداية نقل الصلاحيات الكاملة على الوزارات الحكومية اليها، بما في ذلك جباية الضرائب والرسوم. حماس تستمر في جباية ضرائب استهلاك غير رسمية من السكان، من اجل تمويل ادارة القطاع (النشاطات العسكرية لها ممولة اساسا عن طريق اموال من الخارج).

حماس تعمل على زيادة كمية ونوع البضائع المستوردة من مصر والتي تجبي عنها الجمارك. السكان الغزيون يقولون إن السلطة عملت ما في استطاعتها من اجل منع وصول البضائع من مصر، تماما بسبب الدخل الذي تجبيه حماس منها. في غزة يقولون ايضا إن سلطة محمود عباس أعدت "خطوات عقابية" اخرى ضد القطاع، كما يسمى هذا الامر – على شكل تقليص آخر في الرواتب التي تدفعها لموظفي القطاع العام التابعين لها والعاطلين عن العمل منذ 2007، وعلى شكل تقليص الميزانيات للبلديات. وسواء كان ذلك صحيحا أم لا – فان الامر المهم هو أنه في القطاع يتهمون محمود عباس وفتح بالرغبة في اخضاعه اقتصاديا. أي كل السكان فيه، من اجل تنازل حماس عن مطالبتها بالمشاركة في القرارات السياسية الحاسمة وفي م. ت. ف.

مطالبة عباس بـ "حكم واحد، سلاح واحد" هي منطقية وطبيعية، لذلك من المنطقي أنهم يخافون من أن حماس معنية بالتنازل عن المسؤولية المدنية وجني ثمار سياسية، لا سيما في اوساط الشتات الفلسطيني، ومن صفتها وهالتها كـ "حركة مقاومة"، لكن في نفس الوقت عباس لا يسمح بإجراء الانتخابات (في الضفة وغزة)، ويشل المجلس التشريعي منذ 12 سنة ويسيطر على السلطة القضائية. في نهاية نيسان يتوقع أن يعقد في رام الله المجلس الوطني – برلمان م. ت. ف. رسميا مسجل فيه كل اعضاء حماس الذين انتخبوا

للمجلس التشريعي في 2006. إن مجرد عقده في رام الله – بدل عاصمة مثل القاهرة أو عمان – هو دليل واضح على أن عباس وفتح غير معنيين بمشاركة حماس ومنظمات المعارضة الاخرى التي لن تسمح اسرائيل لها بالخروج من القطاع والدخول الى الضفة الغربية. في هذا الوضع ايضا المطالب السياسية المنطقية لعباس من حماس تعتبر جزء من الخطوات لتثبيت السلطة الاستبدادية له وتأبيد سيطرة فتح على م. ت. ف والسلطة الفلسطينية.

قبل الذهاب بعيدا في اتهام دحلان أو جهات سلفية بالانفجار، يمكن ايضا تخيل عدد من الشباب الذين ليس لديهم وعي سياسي ويستطيعون الوصول الى مواد متفجرة، والذين تأثروا من عرض فتح والسلطة كعملاء أو كمن تخلوا عن القطاع.

تم بحمد الله